صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 446، مارس 2020، رجب 1441 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

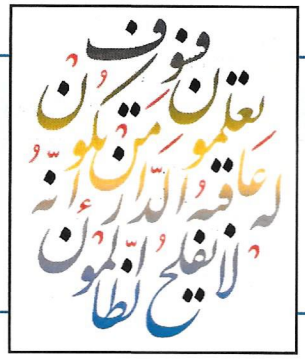

شعب صامد وثورة مظفرة وربٌ ناصر

ما ان ينطلق الشعب في حراكه السياسي، اما كنشاط يومي او ضمن فعاليات ترتبط بمناسبة وطنية مهمة، حتى يتحرك الشيطان الخليفي للانتقام من ابناء الشعب، باساليب تفوق التصور في توحشها واجرامها. وهذا ما حدث في الايام الاخيرة بعد ان اثبت البحرانيون تمسكهم بامور عديدة: اولها التخلص من الحكم الخليفي المقيت الذي يعتبر وجوده عارا على الانسانية والاخلاق والذوق. ثانيها: رفضها الاستسلام للعصابة الخليفية لان الاستسلام يعني الموت البطيء. فالشعب لا يريد ان يكرر تجربة العقود التي اعقبت حل المجلس الوطني وتعليق العمل ببعض مواد الدستور في العام 1975، تلك التجربة التي اهرقت فيها دماء البحرانيين ابتداء بشهداء السبعينات، محمد غلوم ومحمد بوجيري، مرورا بالشهداء جميل العلي وكريم الحبشي والشيخ جمال العصفور ورضي مهدي ابراهيم ومحمد حسن مدن واسماعيل العلوي وصولا الى آخر الشهداء الذين اعدمهم الطاغية في شهر يوليو الماضي. ثالثها: تشبثهم بالحرية والحق والانتماء للامة ورفض التصالح مع المحتلين او التطبيع معهم، رابعها: تمسك الشعب بارضه وسعيه المتواصل لاستعادة السيادة عليها وطرد المحتلين كما فعل مع الانجليز سابقا، ووقف تبديد ثروات البلد التي ينهبها الخليفيون بدون توقف. هذه الثوابت من بين العوامل التي تدفع المواطنين للاستبسال في المواجهة والتصدي للعدو الخليفي الذي يمارس السجن والتعذيب والقتل والابعاد ويستخدم الحقوق الطبيعية المشروعة سلاحا لمساومة الشعب على مواقفه.

شهدت الايام الاخيرة موجة اعتقالات واسعة بدأت بعلماء الدين ووصلت الاطفال. فما اعتقال سماحة الشيخ عبد المحسن ملا عطية الا جانب من التنكيل والاضطهاد. فقد اتخذ الخليفيون قدرته الشعرية القوية ذريعة لاعتقاله والتنكيل به بعد ان كتب قصيدة حول الشهداء اغضبت الطاغية وعصابته. ففي مملكة الصمت لايجوز الكلام او التغريد او كتابة الشعر ما لم يكن مدحا للطغاة الخليفيين وتبرير جرائمهم بحق البحرانيين. وجاء اعتقال الطفل أمين رضا الذي لم يتجاوز العاشرة من العمر ليؤكد السادية الخليفية وتوحش الطاغية وعبيده، وليوفر للشعب تبريرا اضافيا للاستمرار في العمل من اجل انهاء الحكم الخليفي المارق. فالنظام الذي يعتبر طفلا في العاشرة مصدر تهديد لوجوده او شريكا في مخطط مدعوم من دول اجنبية لاسقاط نظام الحكم، لا يستحق البقاء لحظة لان بقاءه استخفاف بعقول البشر وتحد للذوق الانسان والفطرة البشرية. طفل يبكي في احضان امه يجر منها الى طوامير التعذيب تحول الى مادة اعلامية وحقوقية تدين الخليفيين وتحرج اصدقاءهم. لذلك ارتفعت الاصوات مؤخرا منددة بجامعة هادرزفيلد التي تشارك في تدريب مسؤولي التعذيب الخليفيين وتمنحهم شهادة الماجستير في التعذيب. وبدلا من استجابتها للدعوات التي طالبتها بانهاء علاقاتها مع العصابة الخليفية، خرج مسؤولوها لتبرير علاقاتهم مع نظام يمارس "التعذيب المنهجي" و "الاعتقال التعسفي" و "الابادة" بحق السكان الاصليين (شيعة وسنة). جاءت قضية الجامعة المذكورة لتكشف المزيد من جرائم الحكم الخليفي من جهة والتواطؤ البريطاني في استهداف البحرانيين والتعدي على وجودهم ووطنهم وحقوقهم. وهناك ضغوط كبيرة على ادارة الجامعة وكذلك ادارة اتحاد الطلاب بالجامعة للسعي الحثيث ليس لوقف التعاون مع نظام يمارس الجرائم المذكورة فحسب، بل لمحاسبة الذين ورطوا الجامعة في علاقات مشبوهة، توفر لهم الاموال في مقابل تدريبهم الجلادين.

الصراع البحراني – الخليفي قديم جديد، بدأ بالاحتلال الخليفي لهذه البلاد وتواصل عبر العقود ليتحول الى صراع وجود من قبل الطرفين. فالبحرانيون يواجهون حرب ابادة بدأت بتجنيس الاجانب وسحب جنسيات المواطنين وابعادهم، ووصلت الى حد الابادة الثقافية. فلا يستطيع العلماء او الخطباء اليوم القاء الخطب او كتابة الشعر او البحث التاريخي او الخطابة الحسينية بدون ان تلاحقهم جلاوزة الحكم الخليفي وتنتقم منهم بوحشية. اما الخليفيون فيرون وجودهم في الحكم مهددا منذ ان انطلقت الثورة المظفرة في 14 فبراير 2011 وتواصلت بدون توقف طوال السنوات التسع الماضية. وبرغم الاضطهاد والقمع والتنكيل فقد صمد البحرانيون في مواقعهم وأصروا على التصدي للحكم الخليفي

البقية على صفحة 8

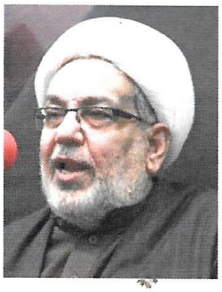

* في 27 فبراير اصدر الخليفيون حكما جائرا بالسجن لمدة سنة واحدة في حق الشيخ عبد المحسن ملا عطية ضمن حملة استهداف للعلماء والخطباء وائمة المساجد والمفكرين والنشطاء.
* في 26 فبراير أصدرت محكمة خليفية أحكاما بسجن مجموعة من الشباب البحراني الثائر. وقضت المحكمة بسجن كل من محمود صادق الشارقي وعبدالله ميثم الحداد والسيد محمد السيد انور بالسجن لمدة 5 سنوات، وكل من عبدالله سعيد الحنضباري وحسين كامل ميرزا وبدر ميثم الحداد والسيد مجيد السيد فيصل بالسجن لمدة 3 سنوات.
* وفي 15 فبراير حكم الخليفيون بسجن شاب لمدة 3 سنوات، لمشاركته في تظاهرة نصرة للقضية الفلسطينية وإحراقه علم دولة الاحتلال الإسرائيلي.

* أحيا الشعب ذكرى ثورته بقوة. فقد بلغت فعاليات الذكرى التاسعة لثورة الرابع عشر من فبراير 71 فعالية داخل البحرين، و17 فعالية في عواصم ومدن اخرى.

وتنوعت الفعاليات بين مسيرات احتجاجية قمع بعضها، ووقفات تضامنية شهدتها مختلف المناطق داخل البحرين. وارتفعت صيحات التكبير من أسطح المنازل عشية 14 فبراير، فيما كانت المحلات التجارية مغلقة ضمن خطوة الإضراب الجزئي التي دعت لها المعارضة.

ومن خارج البحرين تم تنظيم وقفات تضامنية في عواصم ومدن عالمية بالمناسبة، كما عقدت في البرلمان البريطاني ندوة ناقشت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وترافقت مع ندوة أخرى استضافتها منظمة مراسلون بلا حدود في العاصمة الألمانية برلين بتنظيم من (ADHRB).

وشهدت كل من برلين، ومدينة ملبورن الأسترالية، وباريس، لندن، وغيرها وقفات تضامنية تشيد بصمود البحرانيين وتتضامن مع السجناء.

وكانت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية في وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)أعلنت عن تنظيمها فعاليات في 12 مدينة وعاصمة عالمية بمناسبة إحياء الذكرى التاسعة

* توفي الجمعة 31 يناير معتقل الرأي السابق والمدون حميد خاتم إثر إصابته بمرض سرطان الرئة. وأفرجت السلطات عن خاتم في 2017 بعد تفاقم مرضه نتيجة عدم توفير الرعاية الطبيّة اللازمة، وتعمّد الإهمال الطبي في السجون الخليفيّة.

وتدهور وضعه الصحي بعد الإفراج عنه وغادر إلى الهند للعلاج، لكن المرض عاوده مرة اخرى.

وفي يوم الاثنين 3 فبراير، توفي المعتقل السابق في سجون البحرين الشاب السيد كاظم السيد عباس السهلاوي بعد صراع مرير مع المرض. وكاظم شاب عشريني من سكنة منطقة السهلة الشمالية، دخل إلى السجن بعد الاعتقال دون أن يكون به أي مرض، لكن بسبب الأحوال الصحية السيئة داخل المُعتقل أصيب بمرض السرطان.

محتجون فلسطينيون بمدينة الخليل يحرقون صور حمد

في 31 يناير الماضي أحرق محتجون في مدينة الخليل بفلسطين المحتلة صورا لطاغية البحرين حمد الخليفة احتجاجا على دعمه لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المعروفة "بصفقة القرن" لتصفية القضية الفلسطينية. جاء ذلك خلال احتجاجات حاشدة على الخطة الأميركية.

ندوة ومؤتمر صحافي في لندن بذكرى الثورة

ضمن فعاليات احياء الذكرى التاسعة لثورة 14 فبراير، عقد تكتل المعارضة البحرانية في بريطانيا ندوة ومؤتمرا صحافيا بمبنى البرلمان البريطاني مساء الخميس 13 فبراير. شارك في اللقاء عدد من النشطاء المهتمين بقضايا حقوق الانسان، وعرضت مشاهد للمسيرات التي شهدتها البحرين خلال ثورتها المظفرة.

بعد صدور مقالات عديدة في الصحافة البريطانية تؤكد ان ضباطا متخرجين من الاكاديمية الملكية للشركة في البحرين شاركوا في تعذيب البحرانيين، خرجت احتجاجات وانتقادات واسعة لجامعة هادرزفيلد التي تنظم دورة ماجستير لضباط التعذيب هناك. وفي في 7 فبراير تظاهر بعض النشطاء امام الجامعة من جماعة "كويكرز" مطالبين بتوقف الجامعة عن تدريب الجلادين.

شهد تشييع الشهيد السيّد كاظم السهلاوي يوم الأثنين (3 يناير) حضوراً جماهيري واسعاً من مختلف طبقات المجتمع البحراني. ورفع المشاركون أصواتهم في موكب تشييع الشهيد السهلاوي بالتهليل والتكبير، وشعارات الثورة كـ"شعار يسقط حمد، والشعب يريد إسقاط النظام" تأكيداً على المضيّ بالثورة قُدماً حتى تحقيق النصر على الديكتاتوريّة الخليفية.

ثوار البحرين ينصبون مجسما لميدان الشهداء باحدى الساحات العامة بمدينة قم المقدسة، مع إقتراب الذكرى التاسعة لثورة شعب البحرين الأبي.

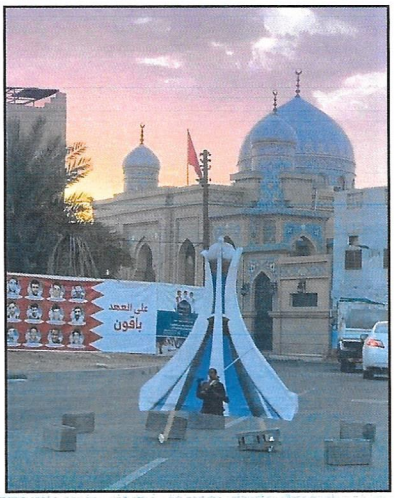

عقدت في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل الخميس 20 فبراير جلسة نقاش حول الحصانة من المسائلة في البحرين.الندوة عقدت تحت عنوان" ثقافة الحص في البحرين: دور وتأثير المجتمع" وبتنظيم من منظمة امريكيون من اجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين(ADHRBوالمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان ECDHRوجمعية :و ليفين الأممية للطلبة. تحدثت في بداية الندوة السيدة سيارا سوليس من ECDHRحول ثقافة الإفلات من العقاب في البحرين قائلة انها تعني عدم محاسبة الضباط الذين يعتقلون بدون ضوابط ويعذبون. وشرح الناشط البحراني يوسف الحوري مدى القمع السلطوي للنشطاء الافتا إلى قضيتي المعتقلة هاجر منصور والرمز حسن مشيمع. السيد كريست اولسون الضوء على البحرين في سياق الربيع العربي مشيرا إلى القمع واسع النطاق وممارسات التعذيب التي مارسها الجيش ضد المحتجين.
واما دياما ساموارا فتحدثت عن الأمن السيبراني ودوره في القمع حيث يستخدم قانون مكافحة الإرهاب الإلكتروني لقمع الذين يعبرون عن آرائهم.

بعد تسعة اعوام: أزمة حقوق الانسان تتفاقم في البحرين

آية مجذوب، منظمة هيومن رايتس ووج

مرّت تسعة أعوام على انتفاضة البحرين في فبراير/شباط 2011. تظاهر عشرات الآلاف من المتظاهرين في مدن وبلدات في جميع أنحاء البلاد للاحتجاج على قبضة عائلة آل خليفة الحاكمة على السلطة، والتمييز ضد أغلبية السكان الشيعة في البلاد، واعتقالات النقاد السياسيين.

جاءت انتفاضة 2011 نفسها بعد 10 سنوات من استفتاء العام 2001 الذي صوت فيه المواطنون بأغلبية ساحقة لصالح ميثاق العمل الوطني. وعد الميثاق بإصلاحات ديمقراطية أساسية، بما في ذلك برلمان وطني منتخب شعبيًا.

على الرغم من [فترة] "شهر العسل" بعد اعتماد ميثاق العمل الوطني، عادت البحرين تدريجياً إلى ماضيها القمعي، وبحلول العام 2010، كانت السلطات تحتجز نشطاء المعارضة البارزين وتغلق منظمات المعارضة، وكانت تقارير تعذيب المحتجزين تظهر على نحو متكرر.

وتم اتباع نمط مماثل بعد الانتفاضة الأخيرة.

في السنوات التالية، تفاقمت أزمة حقوق الإنسان في البحرين. أظهرت السلطات سياسة عدم التسامح مطلقًا مع أي فكر سياسي حر ومستقل، وسجنت أو نفّت أو أجبرت على الصمت أي شخص ينتقد الحكومة.

منذ البداية، نفذت السلطات البحرينية حملة انتقام منهجية، باستخدام القوة المميتة لتفريق الاحتجاجات، واعتقال الآلاف، وإطلاق النار على مئات من موظفي القطاع العام المشتبه في دعمهم للمطالب الديمقراطية للمتظاهرين. أكدت لجنة التحقيق المستقلة في البحرين ، في تقريرها الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، "وجود خطة تشغيلية" لترويع المتظاهرين وخلصت إلى أن غياب المساءلة أدى إلى "ثقافة الإفلات من العقاب".

ومن الأمثلة على ذلك قضية نبيل رجب، أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين والعضو في اللجنة الاستشارية لهيومن رايتس ووتش في الشرق الأوسط، الذي ظل في السجن منذ يوليو/تموز 2016 بسبب انتقاده السلمي لسجل البحرين الكئيب في مجال حقوق الإنسان. على الرغم من أنه لا ينبغي أن يكون رجب في السجن على الإطلاق، إلا أن المحاكم رفضت مرارًا وتكرارًا استئنافه لقضاء عقوبة غير الحبس بدلاً من السجن لمدة خمس سنوات.

قضيته ليست فريدة من نوعها. إنه واحد من العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين وقادة المعارضة والصحفيين الذين سجنوا ظلماً منذ أن قمعت الحكومة احتجاجات 2011.

في أكتوبر/تشرين الأول، وجدنا أن السلطات البحرينية تحرم السجناء السياسيين البارزين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة، وفي بعض الحالات تعرض حياتهم للخطر. من الأمثلة على ذلك، تدهورت بشكل كبير صحة عبد الجليل السنكيس، وهو شخصية معارضة بارزة تقضي عقوبة بالسجن المؤبد بسبب دوره في احتجاجات 2011.

كان السنكيس مصابًا بشلل الأطفال وهو بحاجة إلى عكازين للمشي. أخبرتنا ابنته أنه يعاني من ألم شديد في الصدر، وخدر في أصابعه، وارتجاف في يده اليسرى. رفضت سلطات السجن نقل السنكيس إلى مواعيده الطبية لأنه يرفض ارتداء زي السجن أو القيود، وهو ما يعتبره مهينًا. قال خبراء دوليون في مجال حقوق الإنسان إن استخدام القيود المفروضة على المسنين أو العجزة الذين لا يشكلون خطر هروب يمكن أن يُشكِّل معاملة لا إنسانية أو مهينة.

لقد قمنا بتوثيق التعذيب الروتيني في سجون البحرين ، خاصة أثناء الاستجواب. يصف المحتجزون الصدمات الكهربائية والتعليق في أوضاع مؤلمة والوقوف القسري والبرد الشديد والاعتداء الجنسي. يستخدم المدعون والقضاة البحرينيون الاعترافات التي يتم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب لإدانة المحتجزين، وحتى الحكم عليهم بالإعدام. في يوليو/تموز، أعدمت السلطات رجلين شابت محاكمتهما مزاعم التعذيب وانتهاكات خطيرة للإجراءات القانونية الواجبة. في 8 يناير/كانون الثاني، أعادت محكمة الاستئناف عقوبة الإعدام ضد اثنين آخرين، حتى بعد أن قدمت هيئة رقابة بحرينية أدلة "أثارت الشكوك" بأن الرجلين تعرضا للتعذيب.

وفي حين تقوم السلطات بمقاضاة الأشخاص بفعالية لمجرد ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، كان هناك عدد قليل من الملاحقات القضائية الثمينة لأفراد الأمن المتورطين في انتهاكات واسعة النطاق ضد المحتجزين. تضمنت المحاكمات القليلة بشكل شبه حصري ضباط ذوي رتب منخفضة، وأدت - دون استثناء - إلى تبرئة أو عقوبات خفيفة بشكل غير متناسب.

يبدو حلفاء البحرين، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مترددين في مواجهة حقيقة ما يحدث في البلاد. خلال العام 2019، وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على ثلاث صفقات بيع كبيرة للأسلحة إلى البحرين بقيمة 3.4 مليار دولار، على الرغم من السجل السيئ للحكومة بشأن حقوق الإنسان والاضطهاد الشديد للمعارضين. فشلت الولايات المتحدة أيضًا في إثارة مخاوف حقوق الإنسان علنًا مع السلطات البحرينية.

بناءً على طلبات حرية المعلومات، قدمت المملكة المتحدة 6.5 مليون جنيه إسترليني من المساعدات الفنية إلى البحرين منذ العام 2012 ، بما في ذلك الدعم الذي يهدف إلى إصلاح قطاع الأمن والعدالة. ومع ذلك، فشلت هيئات الرقابة التي دعمتها المملكة المتحدة مراراً وتكراراً في مساءلة حراس السجون والضباط، وسط أدلة على الظروف اللاإنسانية والمهينة في سجون البحرين.

يحتاج حلفاء البحرين إلى التحقيق - والإبلاغ العلني - عن مدى فعالية مبيعات الأسلحة ومساعدة البحرين. ينبغي عليهم التفكير فيما إذا كان ينبغي عليهم تعليق دعمهم للقطاع الأمني إلى أن تفرج البحرين عن نبيل رجب وغيره من السجناء المحكوم عليهم ظلما بسبب انتقادهم للسلطات.

العفو الدولية: تدهور أوضاع حقوق الإنسان في البحرين عام 2019

البحرين اليوم – لندن

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريها السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين عام 2019، أكدت فيه على تدهور الأوضاع الحقوقية في البحرين على مختلف الصعيد.

التقرير بيّن أن السلطات صعّدت من جهودها لتضييق الخناق على حرية التعبير، مستهدفة بشكل خاص المنتديات على الإنترنت، وهي آخر ما تبقى من وسائط يمكن من خلالها لأهالي البحرين أن ينتقدوا الحكومة.

وأشار التقرير إلى استمرار استخدم المحاكمات الجماعية الجائرة، سواء بالنسبة للأشخاص الذين يواجهون تهماً تتعلق بالإرهاب أو بالنسبة للمتظاهرين، وكذلك استمرار تجريد أشخاص من جنسيتهم.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة لفت التقرير إلى افتقار المساواة في الواقع الفعلي. وأشار التقرير إلى استئناف تنفيذ أحكام الإعدام، بعد توقفها منذ يناير 2017. فيما ظلت الظروف في السجون سيئة، وكانت في كثير من الأحيان تمثل "نوعاً من المعاملة المهينة واللاإنسانية".

السجن 3 سنوات لمواطن "أساء لإسرائيل' بحرق علمها!

لم تحقق كل المليارات الضخمة التي انفقتها ومازالت تنفقها بعض الانظمة الخليجية وعلى راسها السعودية والامارات والبحرين، بأمر من أسيادهم الامريكان، على الامبراطوريات الاعلامية والصحف والمجلات والذباب الالكتروني وعلى شراء ذمم المرتزقة من اشباه الاعلاميين والصحفيين، أهدافها في الاساءة الى الجمهورية الاسلامية في ايران وشيطنة محور المقاومة، لسبب واحد بسيط، وهو مظلومية الشعب الفلسطيني، فهذه المظلومية هي التي جعلت سحر تلك الانظمة الخليجية الطائفية المنبوذة يرتد عليها.

منذ اربعين عاما والالة الاعلامية لهذه الانظمة الرجعية والعميلة تنفخ بنار الطائفية، وزاد نفخها حدة في العقد الاخير، حيث اتهمت ثورة الشعب البحريني السلمية والحضارية بانها "ثورة شيعية ضد السنة"، وبررت بهذه السفاسف احتلال السعودية للبحرين، كما بررت بتلك السفاسف العدوان الوحشي ضد الشعب اليمني، وبررت بها ايضا المشاركة في الارهاب الاقتصادي الامريكي ضد الشعب الايراني، وكذلك تدمير سوريا.

عقلاء الامة كانوا واعين للدور العار والمخزي لتلك الدول العربية الثلاث في الخليج الفارسي، ولطالما حذروا ابناء الامة من الوقوع في فخها الطائفي والعنصري المقيت، مؤكدين على حقيقة ان هذا الدور الوظيفي تلك الانظمة الرجعية والقبلية واللاسرية العميلة يصب من الفه الى يائه في خدمة المصالح الصهيونية.

كلنا يتذكر مواقف الشيخ يوسف القرضاوي وهو يصف بابشع الصفات ثورة الشعب البحراني ضد ظلم وتمييز النظام الخليفي، داعما هذا النظام الرجعي البائس ومبررا الاحتلال السعودي للبحرين، عندها دعاه العقلاء الى عدم الانطلاق من منطلقات طائفية ضيقة في التعامل مع ثورة الشعب البحريني الذي يرزح تحت حكم اسرة مرتهنة بالقرار السعودي ، وهو قرار مرتهن بدوره بالقرار الامريكي الاسرائيلي، الا ان تلك النصائح ضاعت في صخب الاعلام الخليجي العالي والموبوء طائفية وحقدا.

اليوم يكشف اداء مسؤولي هذه الانظمة المتخلفة والعميلة، مظلومية وصوابية ثورة الشعب البحريني ضد حكم ال خليفة المتخلف والعميل، ففي سابقة نادرة وفريدة لم يألفها اي شعب عربي، قضت محكمة بحرينية بسجن مواطن بحريني 3 سنوات (نكرر 3 سنوت حتى لا يظن القارىء انه خطأ مطبعي) لانه أحرق علم العدو الاسرائيلي خلال تظاهرة لنصرة القدس والقضية الفلسطينية.

وجاء في حيثيات الحكم ضد من شاركوا في التظاهرة ضد صفقة القرن:"ان المدانين كان قصدهم من ذلك الفعل تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر، والإخلال بالأمن العام، وتعطيل حركة المرور"!!.

هذا الفعل الخليفي المتصهين ما كان ليحصل لو وقفت الشعوب العربية الى جانب الشعب البحريني في ثورته ضد الطغمة الخليفية المتصهينة والجاثمة على صدره، وما كان هذا الفعل ليحصل لو لم يصف القرضاوي ومن يعتبرون علماء الامة الحراك السلمي والحضاري للشعب البحريني بانه "حراك طائفي شيعي ضد السنة"!!، وما كان هذا الفعل ليحصل لو لم يسكت احرار الامة على الرسائل "الودية" التي بعثها اعضاء اسرة ال خليفة الى سيدهم نتنياهو كما كشفت القناة 13 التلفزيونية الإسرائيلية العام الماضي، وما كان هذا الفعل ليحصل لو خرج الشارع العربي محتجا على التصريح الخياني والعار للمتصهين خالد بن أحمد وزير خارجية ال خليفة السابق والذي اعلن فيه وبصراحه وقحة : إن "إسرائيل وُجدت لتبقى، ولها الحق في أن تعيش داخل حدود آمنة وان بلاده ودولا عربية اخرى ستتبع معها"، ما كان لهذا العمل ان يحصل، لو كان العرب استهجنوا احتضان المنامة للمؤتمر الاقتصادي الذي مهد لاعلان صفقة القرن لتصفية القضية الفلسطينية.

اخيرا، يبدو ان خدمات ال خليفة للصهيونية العالمية لا تنتهي، فقد كشفت صحيفة "هآرتس" الصهيونية ان الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة سيعقد لقاء علنيا مع رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، لزيادة الحظوظ الانتخابية لنتنياهو، الرجل الذي يسعى لتصفية القضية الفلسطينية وتهويد القدس وطرد الفلسطينيين من فلسطين!.

على مثل هذا النظام العميل والمتصهين والرخيص انتفض الشعب البحريني الابي، والذي وصُفت ثورته بابشع الصفات، وساهم في هذه الجريمة علماء مازالوا يتحدثون في السياسة وبصلافة وقحة.

نبيل لطيف

الذكرى التاسعة للثورة: عشرات الفعاليات داخل البلاد وخارجها

البحرين اليوم- تقرير

ذكرت إحصائية نشرها تيار الوفاء يوم أمس (الأثنين 17 فبراير) على شكل أنفوغرافيك أن مجموع فعاليات الذكرى التاسعة لثورة الرابع عشر من فبراير بلغت 71 فعالية داخل البحرين، و17 مدينة وعاصمة عالمية.

وبحسب رصد الوفاء فقد تنوعت الفعاليات بين مسيرات احتجاجية قمع بعضها، ووقفات تضامنية شهدتها مختلف المناطق داخل البحرين. وارتفعت صيحات التكبير من أسطح المنازل عشية 14فبراير، فيما كانت المحال التجارية مغلقة ضمن خطوة الإضراب الجزئي التي دعا إليها إئتلاف 14 فبراير وجمعية الوفاق.

ومن خارج البحرين عبرت جاليات أجنبية إلى جانب نشطاء وقيادات بحرانية عن اعتزازها ودعمها للثورة وهي تدخل عامها العاشر. وقد تم تنظيم وقفات تضامنية في عواصم ومدن عالمية بالمناسبة، كما عقدت في البرلمان البريطاني ندوة ناقشت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وترافقت مع ندوة أخرى استضافتها منظمة مراسلون بلا حدود في العاصمة الألمانية برلين بتنظيم من (ADHRB.)

وشهدت كل من برلين، ومدينة ملبورن الأسترالية، وباريس، لندن، وغيرها وقفات تضامنية تشيد بصمود البحرانيين وتتضامن مع السجناء. وكانت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية في وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)أعلنت عن تنظيمها فعاليات في 12 مدينة وعاصمة عالمية بمناسبة إحياء الذكرى التاسعة

وعلى صعيد متصل قالت جمعية الوفاق يوم السبت الماضي أنه بالرغم من التواجد الأمني الذي فرضه الأمن الخليفي المدجج بالسلاح وحالة الطوارئ المفروضة في معظم الشوارع والمناطق قبل أسابيع من حلول الذكرى التاسعة لانطلاق الثورة المجيدة؛ إلا أن الحراك الشعبي سجل تفاعلاً واسعاً كسر وهم إخماد الثورة.

بعض فعاليات الذكرى التاسعة لثورة 14 فبراير

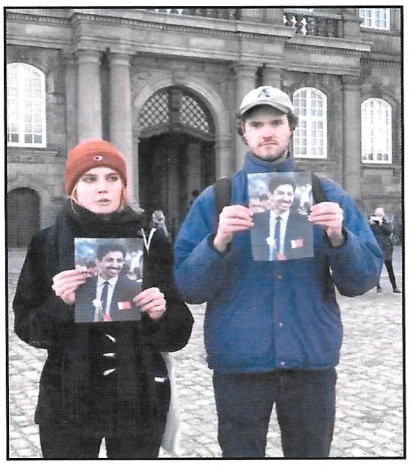

كوبنهاجن— الدنمارك

مدريد، أسبانيا

روما - ايطاليا

بروكسل— بلجيكا

أمستردام— هولندا

صندوق النقد الدولي يحذر دول الخليج من جفاف مواردها المالية

حذر صندوق النقد الدولي دول الخليج العربية من جفاف مواردها المالية خلال 15 عاما المقبلة، إن هي لم تباشر إصلاحات مالية. وتقدر ثروة الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بنحو 2 ترليون دولار، وتسهم تلك الدول بخمس إمدادات النفط العالمية. وتمثل إيرادات النفط من 70 إلى 90 في المئة من الدخل العام في دول الخليج العربية.

ولكن تراجع أسعار النفط، خلال 2014 و2015 أثر سلبيا على اقتصاديات دول المنطقة.

ويقول الصندوق إن "الثروات المالية الحالية التي تتمتع بها دول الخليج ستجف خلال 15 المقبلة، إذا بقي النظام المالي فيها كما هو عليه الآن".

ما هي أبرز التحديات أمام الحكومة اللبنانية الجديدة؟

ثاني أضخم ميزانية في تاريخ السعودية لعام 2020 بالأرقام والجداول

في الغارديان: "السعودية تريد تعويم أسعار النفط قبل انتهاء طرح أسهم أرامكو"

وقد استثمرت دول الخليج مواردها المالية الناتجة عن تصدير النفط في صناديق سيادية في الخارج. ولكن انهيار أسعار النفط في منتصف 2014 ألحق ضررا ماليا كبيرا بهذه الدول فاضطرت إلى الاقتراض لتغطية العجز في ميزانياتها.

وتجمد إجمالي ناتجها المحلي، إذ قدر صندوق النقد الدولي نمو اقتصادياتها بنحو 0.6 في المئة العام الماضي، ولم يتعد في عام 2018 نسبة 2.0 في المئة. وهي أرقام بعيدة عن متوسط النمو الذي كان يعادل 4 في المئة قبل أزمة أسعار النفط.

ويضيف الصندوق في تقريره أن أسواق الطاقة العالمية تشهد تغيرات كبيرة بفضل التكنولوجيا الحديثة. كما أن المخاوف المناخية دفعت باتجاه تطوير الطاقات البديلة والمتجددة.

من الذي يتحكم في أسعار النفط؟

ويتوقع الصندوق أن تواجه دول الخليج تحديات مالية كبيرة مستقبلا، وعليها أن تتأقلم مع الطلب الضعيف على النفط. ويذكر أن تراجع أسعار النفط ما بين 2014 و2018 أفقد هذه الدول 300 مليار دولار من ثرواتها المالية. وهذا التراجع مرشح للاستمرار، حسب إحصائيات الصندوق.

فقد ارتفعت ديون دول مجلس التعاون الخليجي من 100 مليار دولار في 2014 إلى 400 مليار دولار في 2018. وعليه فإن ثروتها المالية ستكون سلبية بحلول عام 2034 وستتحول إلى دول مستدينة. وشرعت دول الخليج في مشاريع لتنويع اقتصادياتها كما أعلنت عن إصلاحات من بينها خفض الدعم الحكومي ورفع أسعار الطاقة وفرض الضريبة على القيمة المضافة، وغيرها من الإجراءات الجبائية.

ويقول صندوق النقد الدولي إن "هذه الدول على الطريق الصحيح، ولكنها بحاجة إلى تسريع الإصلاحات المالية. فمشاريع تنويع الاقتصاد غير كافية ولابد من حفض نفقات الدولة وإقرار أنظمة مالية". وينصح الصندوق دول الخليج بترشيد النفقات وتقليص الوظائف العامة وخفض الرواتب في القطاع العام التي تعد عالية بالمعايير الدولية.

وترى أغلب دول الخليج أن هذه القضايا حساسة وقد تكون لها نتائج سياسية واجتماعية سلبية لأن المواطن الخليجي تعوّد على الدعم الحكومي وعلى الضرائب المنخفضة.

سفينة الأسلحة السعودية بحري ينبع تواجه معارضة متزايدة في الموانئ الأوروبية

السفينة هي جزء من أسطول قام بنقل أسلحة تقدر بمئات الملايين من الدولارات إلى الحرب في اليمن

متحدثون رسميون لمنظمة العفو الدولية جاهزون لإجراء مقابلة

قالت منظمة العفو الدولية اليوم: إنه من المزمع إقامة دعاوى قضائية وتنظيم احتجاجات، وغيرها من الإجراءات، في العديد من الموانئ الأوروبية لمعارضة عودة السفينة بحري ينبع هذا الأسبوع، وهي سفينة شحن مملوكة لدولة السعودية، وقد نقلت سابقاً أسلحة بقيمة عشرات الملايين من الدولارات لتأجيج الحرب في اليمن. فبعد رحلة عبر المحيط الأطلسي، بعد توقفها في الولايات المتحدة وكندا الشهر الماضي، من المقرر أن تزور سفينة الشحن خمسة موانئ أوروبية بدءاً من 2 فبراير/شباط، قبل مواصلة رحلتها القادمة إلى المملكة العربية السعودية. وتشمل الموانئ: بريمرهافن (ألمانيا)؛ وأنتويرب (بلجيكا)؛ وموانئ تيلبيري (المملكة المتحدة)؛ وتشيربورغ (فرنسا)، وجنوة (إيطاليا).

وقال باتريك ويلكين، الباحث في برنامج الحد من الأسلحة وحقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية: "في رحلة مماثلة في مايو/أيار 2019، منعت الاحتجاجات والدعاوى القضائية تحميل بعض الأسلحة، المتجهة إلى اليمن، على السفينة بحري ينبع. ومع ذلك، فإن قطع غيار الطائرات العسكرية وغيرها من الأسلحة، التي تقدر بعشرات الملايين من الدولارات قد تم نقلها. لقد تقاعست العديد من الدول إلى حد كبير في الوفاء بالتزاماتها الدولية بوقف عمليات نقل الأسلحة لاستخدامها في ارتكاب جرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان."

"واليوم، فإن الإرادة السياسية للحكومات لاحترام التزاماتها القانونية توضع على المحك مجدداً. ونشطاء وعمال الموانئ في حالة تأهب قصوى حيث تهدد السفينة بحري ينبع بخرق القانون الدولي مرة أخرى باسم صفقات الأسلحة المربحة التي تؤجج عمليات القتل غير المشروع للمدنيين، والكارثة الإنسانية الوخيمة في اليمن".

في رحلة مماثلة في مايو/أيار 2019، منعت الاحتجاجات والدعاوى القضائية تحميل بعض الأسلحة، المتجهة إلى اليمن، على السفينة بحري ينبع. ومع ذلك، فإن قطع غيار الطائرات العسكرية وغيرها من الأسلحة، التي تقدر بعشرات الملايين من الدولارات قد تم نقلها. لقد تقاعست العديد من الدول إلى حد كبير في الوفاء بالتزاماتها الدولية بوقف عمليات نقل الأسلحة لاستخدامها في ارتكاب جرائم الحرب، باتريك ويلكين، الباحث في برنامج الحد من الأسلحة وحقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية

وتشمل الجولة الجديدة لمعارضة رحلة السفينة بحري ينبع الحالية:

بلجيكا: رفعت ثلاث منظمات غير حكومية دعوى قضائية تسعى إلى إصدار أمر قضائي ضد الحكومة التي تسمح بنقل الأسلحة إلى السعودية.

فرنسا: متطوعو منظمة العفو الدولية في فرنسا يخططون للاحتجاج في ميناء شيربورغ.

إيطاليا: من المزمع تنظيم إضراب لعمال الميناء في جنوة، حيث أعربت النقابات العمالية مرارًا وتكرارًا عن معارضتها لتحميل "الشحنة الساخنة" المتجهة إلى اليمن للاستخدام في الحرب. كما يخطط متطوعو منظمة العفو الدولية في إيطاليا للاحتجاج في الميناء.

في ديسمبر/كانون الأول، احتجت منظمة العفو الدولية في إسبانيا، والمنظمات غير الحكومية الشريكة في الحملة الوطنية للحد من الأسلحة، على وصول أخت السفينة بحري ينبع، "السفينة "بحري أبها"، إلى ساغونتو، بالقرب من فالنسيا. أخبرت الحكومة الإسبانية الفرع الأسباني لمنظمة العفو الدولية أنه تمّ تحميل السفينة بحاويات متجهة إلى الإمارات العربية المتحدة ومصر، لكنها لم تكشف عن محتوياتها.

وبالنظر إلى السرية التي تحيط بمحتويات السفينة بحري ينبع، تفتقر منظمة العفو الدولية إلى أدلة محددة تشير إلى أنها تنقل حاليًا أسلحة إلى السعودية. ومع ذلك، فإن ظروف الرحلة الحالية، والسجل المخزي للسفينة، يثيران خطراً حقيقياً في أن هذا هو الحال، وأن الدول تتقاعس مرة أخرى عن الوفاء بالتزاماتها القانونية لوقف عمليات النقل غير القانونية للأسلحة.

فوفقًا لبيانات سندات الشحن التي قامت منظمة العفو الدولية بتحليلها، منذ أن بدأت الحرب في اليمن في 2015، نقلت السفينة بحري ينبع ما يقارب ما قيمته 360 مليون دولار من المعدات العسكرية، ومعدات ذات الاستخدام المزدوج، في 10 رحلات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعودية قبل الرحلة الحالية.

وتُظهر البيانات المتوفرة الآن أنه في رحلتها السابقة التي قامت فيها بزيارة عدة موانئ أوروبية، في مايو/أيار 2019، كانت "بحري ينبع" تحمل مكونات ومعدات عسكرية أمريكية الصنع قيمتها 47 مليون دولار أمريكي، يرتبط معظمها بالطائرات العسكرية. كما تم تحميل حاويات الأسلحة في بلجيكا وأسبانيا، وكان من المقرر تحميل مدافع هاوتزر في فرنسا، حتى اتخذت المنظمات غير الحكومية إجراءات قانونية لوقف نقل الأسلحة. كما تلقت منظمة العفو الدولية تقارير موثوقة تفيد بأن السفينة كانت تحمل مركبات مدرعة خفيفة كندية على متنها في ذلك الوقت.

وجدير بالذكر، أن بلجيكا وكندا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة جميعها دول أطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية موقعة على تلك الاتفاقية، فقد ذكرت إدارة ترامب أنها لا تنوي اتباع التزامات المعاهدة. وتحظر المعاهدة عمليات النقل الدولية للأسلحة التي قد تُستخدم لارتكاب جرائم حرب، مثل الهجمات الموجهة ضد المدنيين. ويحظر "الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة" أيضًا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من السماح بنقل الأسلحة في مثل هذه الحالات.

فقد أدت الحرب الجوية والبرية، التي شنّها التحالف بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة، في اليمن إلى مقتل وجرح الآلاف من المدنيين، بما في ذلك الهجمات التي تنتهك القانون الإنساني الدولي - وبعض جرائم الحرب المحتملة. اتسم النزاع بمجموعة من الجرائم الخطيرة الأخرى بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الاختفاء القسري والتعذيب، في شبكة من المواقع السوداء السرية للاحتجاز.

عائلة سجين سياسي بحراني تبدي قلقها بعد أنباء عن تعرض أبنها للتعذيب على يد شرطي يمني!

البحرين اليوم-المنامة

أبدت عائلة السجين السياسي المحكوم بالسجن (5 أعوام) أحمد عبدالشهيد قلقها على أبنها بعد توارد أنباء تفيد بتعرض أبنهم للتعذيب على يد أحد أفراد الأمن الخليفي "يمني" الجنسية، وله سوابق بالإساءة لسجناء سياسيين.

وقالت الحقوقية ابتسام الصائغ عبر حسابها بمنصة التواصل تويتر اليوم (الثلاثاء 25 فبراير) أنه تم نقل الأسير أحمد عبدالشهيد مع سجين آخر لجهة مجهولة.

وطالبت عائلة السجين أحمد عبدالشهيد الجهات المعنية الكشف عن مصير إبنهم، وتمكينه من حق إجراء اتصال للعائلة ليتمكنوا من الاطمئنان عليه.

كما تطالب عائلة السجين أحمد عبدالشهيد بفتح تحقيق في قضية الاعتداء على إبنهم.

يذكر بأن السجناء السياسيين في البحرين يتعرضون للخطر الحقيقي بسبب التعذيب المستمر الذي تمارسه السلطات الخليفية ضدهم، مع عدم توفير الرعاية الصحية لهم، وحرمانهم من العلاج والذي أدى إلى استشهاد شابين في مطلع فبراير بعد الإفراج عنهم نتيجة تعرضهم لأمراض خطيرة للأسباب المذكورة.

تفاقم الإهمال الطبي بحق معتقلي الرأي في البحرين

السيد كاظم عباس ينحدر من قرية السهلة في البحرين، ولم يكن يعاني من أي أمراض قبل اعتقاله عام 2015 وتعريضه للتعذيب والإحتجاز التعسفي والحرمان من الرعاية الصحية الملائمة في سجن جو. أُطلق سراحه مؤقتًا في يوليو 2018 بعد تدهور حالته الصحية بسبب نزاعه مع مرض السرطان وفقدانه لبصره.

قبل اعتقاله كان السيد كاظم علي عباس يعمل في مهنة النجارة. في 30 يونيو 2015، قام ضباط من مركز شرطة القضيبية باعتقال السيد كاظم في مطار البحرين الدولي عندما كان في طريقه إلى الكويت دون إبلاغه عن التهم الموجهة إليه. كما قام هؤلاء الضباط بمداهمة منزله دون مذكرة تفتيش بينما كانوا مسلحين ويرتدون ملابس مدنية، لم تكن هناك أي شارة رسمية على ملابسهم أو سياراتهم.

قام الضابط بدفع السيد كاظم على الأرض وركله، حتى أصابت إحدى الركلات أذنه، مما سبب له إصابة خطيرة. بعد هذه الحادثة، ادّعى الضابط أن السيد كاظم قد اعتدى عليه وهاجمه. كما تعرض السيد كاظم للضرب المبرح على جسده ووجهه على يد ضابط شرطة في مركز شرطة القضيبية، بعدها تم إرسال السيد كاظم إلى طبيب في مستشفى السلمانية، حيث كتب الطبيب تقريراً عن إصابة أذنه، إلّا أن السلطات لم تقدم هذا التقرير للجهات المعنية كعائلته.

تهم تعسفية وُجّهت إلى السيد كاظم

اتّهم السيد كاظم في قضيتين منفصلتين:

(1) تجمع غير قانوني وأعمال شغب واعتداء على مخفر شرطة الخميس؛

(2) الاعتداء على ضابط أمن بعد الاعتقال.

في 9 فبراير 2016، حُكم على السيد كاظم بالسجن لمدة 10 سنوات في القضية الأولى، وتم تخفيض الحكم لاحقاً إلى خمس سنوات بعد الاستئناف في 25 أكتوبر 2016. وقد تم تقديم استئناف آخر في 16 يونيو 2018، حيث تم تأييد الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات. وعلق القاضي القضية الثانية آنذاك إلى أن يتم البت في القضية الأولى.

تدهور وضعه الصحي نتيجة الانتهاكات

قضى السيد كاظم حاليًا عقوبته في سجن جو، واستمرت حالته الصحية في التدهور بسبب الظروف المعيشية السيئة في هناك. تم عزله وسجناء آخرون في المبنى 4 عن العالم الخارجي لمدة 23 ساعة في اليوم، حيث سُمح لهم بالخروج لمدة ساعة واحدة فقط. بالإضافة إلى المعاملة السيئة، مُنع السيد أيضاً من الاتصال بمحاميه. وقد قام المسؤولون في مكتب النيابة العامة بمنع المحامي من مقابلته، وذكروا أنه لا يوجد معتقل يحمل اسم السيد كاظم في المبنى على الرغم من معرفتهم بوجوده.

عانى السيد كاظم، أثناء وجوده في سجن جو، من انتفاخ غير طبيعي في أنفه ووجهه وصداع شديد، وعدم القدرة على الوقوف وعدم القدرة على تحمل أي نوع من الروائح، حيث أن ذلك سبب له الغثيان والدوار. وفي نهاية المطاف، نُقل السيد كاظم إلى عيادة شرطة القلعة، وهي مجهزة بشكل أفضل من عيادة جو وتستخدم أصلاً لمعالجة موظفي وزارة الداخلية. وقد أجرت العيادة صورة أشعة سينية لأنفه، ولكن الصورة لم تظهر أي علامات على وجود عظم مكسور. ثم أُعيد السيد كاظم إلى السجن دون تلقي أي علاج. وقد ذكر أنه لا يستطيع أن يأكل وأنه يتقيأ باستمرار ويعاني من ألم في معدته وظهره وأنفه، بالإضافة إلى خسارته حوالي ربع وزنه في شهر مايو 2018.

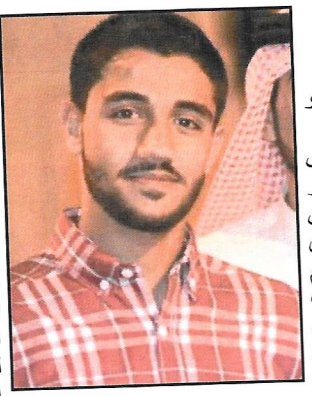

عُرض السيد كاظم للمرة الثانية على عيادة شرطة القلعة في 27 مايو 2018، حيث تم نقله في النهاية إلى قسم أمراض الأمعاء. تم تشخيص حالته فقط بأنه يتقيأ باستمرار وتم تجاهل بقية إصاباته. عندما ذهب السيد كاظم إلى العيادة، سخر الطبيب منه وتركه في العيادة من الساعة الخامسة إلى الساعة الحادية عشرة مساءً دون علاج. استخدم الأطباء المسكنات وقطرات الحقن الوريدي لعلاج أعراضه، إلّا أنّ هذه الأدوية قد عرّضته للإصابة بالهلوسة. فظهرت عليه علامات ضعف الذاكرة، مع نقص في التركيز وعدم القدرة على قراءة أي شيء عن بعد أكثر من متر واحد.

في 22 يونيو 2018، سقط السيد كاظم في السجن وأغمي عليه، فتم تحويله الى المستشفى العسكري بصورة مستعجلة وأخضع لصورة أشعة رنين مغناطيسي للتأكد من حالته وتم اكتشاف ما تنبأت به العائلة في رسالتها التي تجاهلتها بدايةً إدارة سجن جو والأمانة العامة للتظلمات اذ ذكروا فيها احتمال اصابته بورم في الدماغ وتم على إثر ذلك اجراء عملية مستعجلة له. أجريت العملية يوم السبت بتاريخ 23 يونيو وتم وضع أنبوب لتصريف السوائل من الرأس وللتخفيف من الضغط الموجود في رأسه. وتم الاتصال بالأهل بعد الانتهاء من العملية ولم يسمح لهم بزيارته في ذلك اليوم.

وفي 30 يونيو 2018 أدخل مرة اخرى لغرفه العمليات لتغيير ذلك الانبوب تجنباً من تفشّي الالتهابات، لكن هذه المرة بعد اخذ موافقة الأهل حيث انه لا يوجد لديهم أي خيار غير الموافقة. كما أنهم منعوا من الاطلاع على التقارير الطبية لسيد كاظم أو رؤية صورة الأشعة لعرضها على جهة أخرى بحجة أن إدارة سجن جو لا تسمح بذلك. وقد حدد الطبيب يوم الاثنين بتاريخ 2 يوليو موعدا لعملية استئصال الورم.

بعد تلك العملية أصيب السيد كاظم بضعف شديد في نظره فلم يكن يتمكن من الرؤية الا بصورة ضعيفة جدا وفقد القدرة على التمييز بين الأشخاص. وأخبر عائلته أنه عانى من صداع شديد في الراس والتقيؤ عند الاكل التهاب المسالك البولية وضعف النظر، وأن معظم هذه الاعراض اختفت بعد اجراء العملية الا أنّ بصره أصبح ضعيفاً جداً. وكان الطبيب قد أخبر العائلة أيضا أنه لا يمكنهم تحديد نوع الورم (حميد أو خبيث – سرطاني) الا بعد استئصاله وتحليله في المختبر لمعرفة نوعه.

أجريت عملية استئصال الورم بتاريخ 2 يوليو لكن ظلّ يعاني من انعدام الرؤية نتيجة تأخر سجن جو في ارساله للمستشفى للعسكري، وأفاد الطبيب أنه قام باستئصال الورم لكنه كان غير متأكد من استئصاله بالكامل.

شكاوى عدة رُفعت بشأن حالته

في 6 مارس 2017، قدمت عائلة السيد كاظم شكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات في وزارة الداخلية، المكلف بالتحقيق في مخالفات الشرطة. وعلى الرغم من توثيق الطبيب لإصابة السيد كاظم، أفادت الأمين العام أن موظفي وزارة الداخلية لم يرتكبوا أي انتهاكات في القضية.

وفي مايو 2018، قدمت عائلة السيد شكوى أخرى إلى الأمانة العامة للتظلمات في وزارة الداخلية بسبب الإستمرار في معاملته السيئة وحرمانه من العلاج المناسب، بما في ذلك توفير مسكنات الألم وحدها ولفتت عائلته إلى أن الاعراض التي لدى السيد كاظم تشير إلى اصابته بورم في الدماغ ويحتاج لعرض على استشاريين لتشخيص حالته الصحية واعطائه العلاج المناسب. كما قامت العائلة بتاريخ 24 يونيو بعد نقله للمستشفى العسكري بتقديم شكوى أخرى إلى الامانه العامة للتظلمات وكذلك في المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان.

لم تتلقّ العائلة اي رد آنذاك بحجة أنهم يتابعون الموضوع مع سجن جو علما أن الشكوى الأولى كانت في أواخر شهر مايو والثانيه في منتصف شهر يونيو. قضية السيد كاظم ضمن رسالة ادعاء من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

في 18 سبتمبر 2019 وجهت أربعة مكاتب من الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة رسالة ادعاء إلى حكومة البحرين بشأن حرمان السجناء من الرعاية الطبية الكافية في سجن جو، بمن فيهم الأفراد الذين يعانون من حالات صحية مزمنة والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وسجناء الرأي. تضمنت الرسالة تفاصيل الحرمان من الرعاية الطبية لعشرة سجناء بحرينيين، كان من بينهم آنذاك السيد كاظم عباس، وتناولت الرسالة مسألة تقييد الشخصيات السياسية ورفض إدارة السجن بشكل مستمر منح الرعاية الصحية اللازمة للأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة كفقر الدم المنجلي، السرطان والسكري.

إن الأفعال التي ارتكبتها البحرين بحق السيد كاظم تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد 7 و 9 و 14)، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 12) والتي تعد البحرين طرفاً في كل من هذه المعاهدات.

يقول حسين عبد الله المدير التنفيذي لمنظمة ADHRB: "إن وفاة هذا الشاب تشكل حدثاً مأساوياً ينبثق عن تزايد مواجهة السجناء السياسيين في البحرين للحرمان الممنهج من العلاج الطبي من قبل السلطات في سجن جو، حيث يستمر التعتيم على الانتهاكات في حين تواصل البحرين حرمان الخبراء المستقلين من الوصول إلى البلاد، بما في ذلك مقرر الأمم المتحدة الخاصون".

الجدير بالذكر أنّ السيد كاظم عباس هو ثاني معتقل رأي وضحية تعذيب يغيبه الموت خلال هذين اليومين بعد معتقل الرأي السابق حميد خاتم نتيجة معاناة مريرة مع مرض السرطان اللذان أصيبا به داخل السجن قبل إطلاق سراحهما، فيما أطلقت السلطات مؤخراً سراح عدة معتقلين ضمن ما يسمى قانون العقوبات البديلة نتيجة تردي أوضاعهم الصحية وكان من بينهم المصاب بالسرطان المعتقل الياس الملّا الذي حُرم من تلقي العلاج المناسب داخل السجن وتعرض لأشد أنواع التعذيب

وهنا دعت ADHRB حكومة البحرين إلى تعويض الذين أطلق سراحهم عن المعاناة التي تعرضوا لها في السجن والتحقيق في كل مزاعم التعذيب ومحاسبة الجناة. إلى جانب المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين يحرمون من الرعاية الصحية المناسبة وكذلك إلغاء الأحكام بالسجن المؤبد بحق العديد منهم تمهيداً لاطلاق سراحهم فوراً قبل فوات الأوان وتفاقم وضعهم الصحي.

شعب ثائر وثورة مظفرة وربٌ ناصر — البقية من ص 1

واسقاطه مهما كلفهم ذلك. هذا الاصرار الشعبي اصبح مصدر ازعاج مستمر ليس للخليفيين فحسب بل لداعميهم في لندن والرياض وابوظبي وتل أبيب. المشكلة ان الطبيعة السلمية للثورة البحرانية تحاصر هذه القوى وتضعف منطقها وتبريراتها لما تمارسه من تعسف وظلم وقتل. ويوما بعد آخر يتراجع دور السعوديين محليا واقليميا الامر الذي يقلق الخليفيين بشكل كبير. فهناك مقاومة شديدة لوجودهم في اليمن، حتى المناطق التي يسيطرون عليها ويعتبرونها حليفة لهم. فهناك ثورة عارمة في اقليم المهرة المحاذي لسلطنة عمان، ودعوات متواصلة للتصدي لما يسمونه "الاحتلال السعودي – الاماراتي". هذا بالاضافة للانجازات العسكرية التي تحققت لليمنيين بقيادة انصار الله التي دمرت معنويات السعوديين والاماراتيين. وبرغم الدعم الامني والعسكري من امريكا وبريطانيا والكيان الاسرائيلي فما تزال قوات الاحتلال السعودية تواجه تحديات كبرى في المناطق التي تسيطر عليها. وبموازاة ذلك تشوهت صورة السعودية لدى الرأي العام الدولي بشكل كبير، ولم تنفعهم اموالهم النفطية في التخفيف من الغضب الدولي ضد حربهم المشؤومة. وما الحديث عن تفشي الامراض والاوبئة والمجاعة في مناطق شاسعة من اليمن الا محفزا للعالم لاتخاذ مواقف سياسية وعسكرية تتناسب مع اوضاع اليمن الحالية. انها دعوات لانهاء الاحتلال السعودي واخراج القوات الغازية من كافة الاراضي اليمنية. وتجد هذه الدعوات اصداء قوية لدى كافة اطراف الصراع اليمني، في ما عدا المجموعات المرتبطة بشكل مباشر بالرياض وابوظبي.

العقدة اليمنية اصبحت مصدر ازعاج واسع للحكم السعودية وداعميه والمشاركين معه. فقد تحولت الحرب على اليمن الى مستنقع آسن يكاد السعوديون يغرقون فيه. وليس امام الرياض طبخة سحرية للخروج من اليمن بما يحفظ ماء الوجه الذي سكبته العمليات اليمنية ضد اهداف سعودية خطيرة كالقواعد العسكرية والمنشآت النفطية. انه صراع من اجل البقاء على طرفي الصراع. وليس متوقعا ان يحدث اختراق كبير لصالح القوات المعتدية، بل على العكس من ذلك، قد تسوء الاوضاع العسكرية ضد المحتلين والمعتدين، ويومها ستتوقف محاولات الهيمنة على الجنوب العربي من قبل السعودية. ان انعكاسات هذه العقدة على البحرين امر مقلق للخليفيين وداعميهم. فهناك مشاعر عميقة لدى البحرانيين بان هزيمة السعوديين والخليفيين في اليمن سوف يهيء الارضية لانتقال الازمات السياسية الى داخل الجزيرة العربية. ويومها لن يستطيع احد انقاذ الحكم السعودي الذي لم ينجح سوى في خلق الاعداء بينما خسر كثيرا من الاصدقاء. انه صراع مع الزمن بين ارادتين: ارادة التحرر والحرية والممارسة السياسية الحرة، وارادة اللامبالاة والعمالة والسقوط امام الآخر الاقوى ماديا. هذا الصراع سوف يستمر على المدى المنظور ولن تستطيع القوى العدوانية القضاء عليه لان ذلك مناف للطبيعة البشرية والارادة الالهية.

الى اين تتجه الاوضاع في الاقليم؟ الامر المؤكد ان الاضطرابات والتظاهرات التي تحدث في العراق ولبنان انما هي تعبير عن المشاعر المختزنة في نفوس المواطنين بسبب فساد انظمة الحكم في المنطقة. ومن المؤكد ان فساد انظمة الخليج يفوق كثيرا ما يحدث في البلدان العربية الاخرى، خصوصا مع غياب الرقابة والمحاسبة والاعلام الحر. مع ذلك لا يسلط الغربيون اضواءهم الاعلامية او السياسية على فساد الحكم السعودي او الخليفي او الاماراتي، فهي محمية بدون حدود من العالم الغربي. ولكن الهدوء الظاهري يستبطن عواصف سياسية تعتمل تحت الرماد وحين تنطلق ستأتي على الاخضر واليابس. فمثلا شعب البحرين الذي تعرض للقمع السلطوي غير المحدود على مدى تسعة اعوام منذ الثورة (والى اضطهاد تواصل اكثر من قرن قبل ذلك) ما يزال يملك قراره وينتفض ويهتف ضد الطاغية الخليفي المجرم الذي ارتكب اعظم الموبقات، ولم يتخل عن شعار: الشعب يريد اسقاط النظام. هذا الشعب يعشق دينه ووطنه ولا يبتغي عنهما بدلا. وقف ضد الاحتلال، وتصدى للطغاة، وأصر على الحرية، ورفض الاستسلام، وما يزال شبابه صامدين في الميادين، وقد اكدت فعاليات احياء ذكرى ثورة 14 فبراير الشهر الماضي قدرة هذا الشعب على الفعل المتواصل والتمسك بثوابت ثورته والاصرار على القطيعة الابدية مع العصابة الخليفية. ان الامل بالمدد الالهي كبير، والايمان بحتمية النصر لا يتزعزع، والاصرار على الصمود والثبات لا يتزلزل. وسيواصل شعبنا طريق الثورة حتى يحقق التغيير لكي تستقر اوضاع البلاد وتحمى سيادتها وتحفظ دماء اهلها وتصان حرماتهم وتبقى مساجدهم دليلا على عمق الايمان وعراقة الثقافة والانتماء. قد تتأخر الغلبة ولكنها من نصيب المؤمنين الثابتين على خط الله، المؤمنين بالعدل الالهي الذي لا يظلم احدا، والعاقبة للمتقين.

صبح العدالة آت ... إلى ثوار البحرين

صبح العدالة قد تبسم ثغرُهُ ... واهتل في كل العوالم عطرُهُ
فتبسم المستضعفون عبيرهُ ... فتبسم المستضعفون عبيرهُ
يممْ إلى البحرين وجهك والهوى ... وسقى العطاشى بعد دهرٍ نهرهُ
في سترةَ.. الأحرارُ لبوا داعيا ... بحر الفضائل والنقاء ودُرهُ
وتداعتِ الذئبانُ دون ترددٍ ... في سترةَ.. الأحرارُ لبوا داعيا
دوار بحرين الكرامِ أخافهم ... لله فالطغيان جاهرَ كفرهُ
دارت على الباغي دوائر مكرِهِ ... خوفا على الطاغوت يَسقط قدرهُ
أحرارَ لؤلؤة المنامة أبشروا ... لله من دوارِ حقٍّ دَرُّهُ
فلقد تلألأتِ الدُّنا بشموسكم ... والحق باسم الله يعلو مكرهُ
جمرٌ تسعَّرَ دون نارٍ لاهبٍ ... بحقيقِ وعد الله هذا نصرهُ
وأضاء نور الحق درب جموعنا ... فلأنتمُ نور الإلهِ وجمرهُ
فامضوا على اسم الله دون مخافةٍ ... فانهار منها درعُ نجدَ وجسرُهُ
إذ أنكم خير الرجال ثُقاتُنا ... إذ لم يغب رغم الدياجي بدرهُ
14ونساؤكم عز النسا وخيارها ... من ظالمٍ عمَّ العوالمَ شرّهُ
متجلبباتٌ بالفضائل والهدى ... هذا الهدى والحقُّ أنتم مَصرهُ
بثباتِهنَّ بصبرهنَّ بصدقهنْ ... لم يُثنِهنْ سجن اليزيدِ وغدرهُ
فأما خليفةُ ليس إلا دميةً ... إذ هُنَّ للوطن المفدى فخرهُ
زمنا تجلبب بالمقام والصفا ... سلمان نجدٍ قد تصدع قصرهُ
عد يايزيدُ فتلك زينبُ لم تمت ... أنى يشأ سلمان... يَذهبْ شرهُ
حقا رأيناها تسطر مجدنا ... حتى تبيَّن للعوالم عهرهُ
تاريخ عزتنا تجسد واقعا ... وحسينها باقٍ وماضٍ أمرهُ
تلك البراعم لم تعد في مهدِها ... في وسط ميدانٍ تلاطم بحرهُ
والأصلُ في ترب الحشاشة ثابتٌ ... بستان روح الله فاحت زهرهُ
عشقَ اليمانيُّ الكريمُ بلادكم ... بل في السما والبدر يبزغ فجرهُ
فمعا بحقٍّ سوف نكتب نصرنا ... صعبا على الطاغي سيبقى جذرهُ
في كربلا ما خطهُ سبط الهدى ... وفعالكم فأتى إليكم شعرهُ
والخامنائي الأمين لحفظها ... قلمُ الوفا ما جفّ يوما حبرهُ
صنفانِ كلٌّ الناس تحت سمائهِ ... إلا ليعلوَ بالخميني ذكرهُ
وسِعَ الرعيةَ دون فرقٍ حلمهُ ... ناموس دين الله لبُّهُ..فكرهُ
حمل الأمانة صانها فتصونت ... سَمِحٌ سخيٌّ ليس ينفدُ صبرهُ
أفنى سنين حياته لدوامها ... ضم الجميع بلا امتهان صدرهُ
ولقد رمى الفرعونُ كلَّ حبالهِ ... ما فت من عضدِ المفدى دهرهُ
فالحق يعلو كلَّ يومٍ شأنهُ ... عهدا لروح الله قُدِسَ سرّهُ
فمعا معا سنزيحُ ليلَهمُ الذي ... عبثا فما أجدى وأفلح سحرهُ

فؤاد الراشدي، عضو الأمانة العامة لتنظيم مستقبل العدالة، فبراير 2018